الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.29

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
31 March 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

ثم: السيد دوسيه (نائب الرئيس) ..... (توغو)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

القدرات المدنية في أعقاب النزاعات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثانية: فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-02009 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/68/697 و A/68/783)

١ - السيد تاكاسو (اليابان) (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال، في معرض تقديم تقرير الأمين العام المرحلي الثالث عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/68/697)، إن التقرير يستعرض التقدم الذي أحرز خلال الأشهر الثمانية الأخيرة، ويتضمن خطة عمل للمضي في تعزيز كل أداة من أدوات المساءلة التي نوقشت في التقرير، مثل الإدارة القائمة على النتائج. ويقدم أيضا لمحة عامة عن الكيفية التي تشكل بها مشاريع التحول في تسيير أعمال المنظمة مثل أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أساسا لتعزيز المساءلة في المنظمة. حيث تمثل كل مبادرة من المبادرات المتعلقة بالمساءلة والتي يجرى تنفيذها جزءا من عملية شاملة ترمي إلى جعل الأمم المتحدة منظمة تدار بشكل أفضل.

٢ - ومضى السيد تاكاسو يقول إن تلك المبادرات يمكن تصنيفها تحت فئات ثلاث هي: المبادرات التي تركز بشكل أكبر على الأداء والنتائج؛ والمبادرات التي تسعى إلى تحسين الإدارة والرقابة؛ والمبادرات التي تسعى إلى كفالة تحسين التنظيم والإدارة. وسوف يكون لأوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إسهام كبير في الفئتين الأوليين، عن طريق تحسين قدرة المنظمة على الرصد والإبلاغ عن الأداء والنتائج، وتحديد توقيت مناسب وشامل لاتخاذ القرارات.

٣ - وأضاف أنه بناء على طلب الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٥٣، بأنه ينبغي للأمين العام أن يبدأ في تنفيذ الإطار القائم على النتائج بطريقة تدريجية، قام فريق عامل مشترك بين الإدارات، برئاسة مكتبه، بوضع خطة عمل لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج من خلال النظر في كل مرحلة من مراحل العملية. وقد حظيت توصيات الفريق بتأييد مجلس الأداء الإداري الذي سيرصد تنفيذها. حيث قرر الفريق العامل أن هناك حاجة ماسة لأن يبرهن كبار المديرين على التزامهم بالإدارة القائمة على النتائج، وبالتدريبات والأدوات ذات الصلة. وبالإضافة إلى نتائج وتوصيات الفريق العامل، يتضمن التقرير المرحلي الثالث أيضا نتائج استعراض واسع النطاق لما كتب داخل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات عن الدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها المنظمات المختلفة عند تطبيق نظام الإدارة القائمة على النتائج.

٤ - وأشار إلى أن الأمانة العامة أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج إدارة المخاطر في المؤسسة. وأن مكتبه انتهى للتو من إجراء تقييم للمخاطر على صعيد الأمانة العامة، وتلقى في هذا الصدد مدخلات من رئيس كل إدارة ومكتب وغيرهم من كبار الموظفين. وقد أصبح لدى جميع المكاتب والإدارات منسق. وذكر أن النتائج الأولية، بما في ذلك أوجه تعريف المخاطر وتحليل العوامل الرئيسية المسببة للمخاطر ووصف الضوابط التي وضعتها الإدارة بالفعل وتقييم فعاليتها والخطوط العريضة لاستراتيجيات التصدي للمخاطر المحتملة، ستقدم كلها إلى لجنة الشؤون الإدارية في آذار/مارس ٢٠١٤.

٥ - وأردف قائلا إنه بمجرد وصول لجنة الشؤون الإدارية إلى فهم مشترك للمخاطر الرئيسية ومدى جسامتها، سيقوم المديرون المسؤولون في مختلف المجالات في المنظمة بوضع تعريف للمعالجة الشاملة للمخاطر ووضع خطط الاستجابة، وتحديد الجهات المسؤولة عن مواجهة المخاطر. وأضاف أن مكتبه سوف يرصد التقدم المحرز ويقدم تقارير دورية

إلى لجنة الشؤون الإدارية عن تنفيذ وتحديث سجل المخاطر والمحافظة عليه.

٦ - ومضى يقول إن تعزيز نظام المساءلة في منظمة مركبة كالأمم المتحدة هو مهمة شاقة وطويلة؛ ومع ذلك، فالأمين العام ملتزم، بدعم وتشجيع من الدول الأعضاء، بجعل الأمم المتحدة أفضل من حيث إدارتها، وقابليتها للمساءلة.

٧ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/68/783)، إنه من المتوقع أن تؤدي المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا، إلى حدوث تغيير تحويلي في المنظمة، وإن اللجنة الاستشارية تعتزم في التقارير المقبلة تقييم أثرها على تعزيز المساءلة والشفافية.

٨ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت، في ما يتعلق بالأداء، أنه كما حدث في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، لم تتجاوز نسبة الموظفين الذين حصلوا على تقدير ''يفي جزئياً بالتوقعات'' أو ''لا يفي بالتوقعات'' الـ ١ في المائة خلال دورة الأداء للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وهي نسبة تثير المخاوف بشأن مصداقية نظام تقييم الأداء. فلا بد من ربط الأداء بنظام للحوافز والجزاءات قابل للتنفيذ.

٩ - وأشار إلى أن إحدى المبادرات الرامية إلى تحسين المساءلة في الأمانة العامة تمثلت في تعزيز اتفاقات كبار المديرين. فكبار المديرين يقومون بدور هام في توفير القدوة في السلوك المثالي للموظفين وتوجيههم إلى الطريق السليم. ويعد الامتثال للوائح والقواعد المعمول بها، بطبيعة الحال، أمرا بالغ الأهمية نحو تحقيق مزيد من المساءلة في الأمانة العامة. واختتم قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي في النهاية بعدم الاستجابة لطلب الأمين العام بشأن تقديم تقارير المساءلة كل سنتين، نظرا للمبادرات الجارية والتطورات المنتظرة.

١٠ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة نظرت في تقرير الأمين العام في ضوء الطلبات التي تقدمت بها الجمعية العامة من أجل الحصول على خطط مفصلة وأحدث المعلومات عن الجهود المبذولة الرامية إلى تعزيز المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفقا لتعريف المساءلة الوارد في قرارها ٦٤/٢٥٩. وكانت الجمعية العامة قد أكدت، في قرارها ٦٦/٢٥٧، أهمية إنشاء آليات حقيقية للمسؤولية والمساءلة داخل الأمم المتحدة تتميز بالفعالية والكفاءة وتنفيذها بشكل كامل. وتقع على عاتق كبار المديرين، في هذا الصدد، مسؤولية خاصة في أن يكونوا قدوة حسنة لموظفيهم. حيث يضطلع كبار المديرين، على وجه الخصوص، بالمسؤولية عن تنفيذ الولايات المؤسسية بدقة والتأكد من تنفيذ هذه الولايات في الإدارات التابعة لهم. ومن ثم تتوقع المجموعة معالجة مسألة الأداء المتباين لكبار المديرين وفقا المؤشرات الإدارية القياسية الواردة في الاتفاقات.

١١ - وعلقت قائلة إن استمرار انخفاض النسبة المئوية للموظفين الذين حصلوا على تقدير ''يفي جزئياً بالتوقعات'' أو ''لا يفي بالتوقعات'' في دورة الأداء للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ يثير شواغل عميقة تتعلق بمصداقية نظام التقييم. فلا بد من وجود نظام للحوافز والجزاءات قابل للتنفيذ. كما ينبغي، بناء على توصية مجلس مراجعي الحسابات، تعزيز الصلة بين تقييم الأداء ونظام الحوافز والجزاءات بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو عمليات حفظ السلام. ويجب أيضا أن تنفذ بشكل كامل سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي.

١٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن المجموعة لا تزال ترى أن على الجمعية العامة أن تستمر في تلقي تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة، كما جرت العادة حتى الآن.

١٣ - السيد دوسيه (توغو)، نائب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة.

١٤ - السيد ديتلينغ (سويسرا): تحدث أيضا باسم ليختنشتاين، فقال إن التطبيق المنهجي لنظام المساءلة أمر ضروري للتأكد من إمكانية التنبؤ بمسلك إدارة الأمم المتحدة، ومن اتسامها بالمصداقية والفعالية والكفاءة. بيد أن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق بدون التزام راسخ من جانب الموظفين وقيادة واضحة من جانب الإدارة. وبالتالي تكون جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز نظام المساءلة، بما في ذلك إنشاء الفريق العامل المعني بالإدارة القائمة على النتائج ووضع خطة عمل لتنفيذ استنتاجات الفريق، موضع ترحيب. واستطرد قائلا إن مهمة تنفيذ التغيير الثقافي تنفيذا تاما على هذا النطاق لن تكون بالأمر الهين. فمنذ تطبيق نظام الميزنة القائمة على النتائج قبل ثلاثة عشر عاما، لم يحرز سوى تقدم ضئيل، وينبغي للمنظمة أن تركز الآن على النتائج وليس النواتج. لقد شكل اعتماد نظام الإدارة القائمة على النتائج أولوية من أولويات الأمم المتحدة؛ وينبغي للأمانة العامة أن تكثف جهودها على نحو يكفل تنفيذ هذا النظام تنفيذا يتسم بالمصداقية والاستدامة.

١٥ - وإذ رحب السيد ديتلينغ بخطة العمل المتعلقة بإنشاء إطار لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسة، على أساس أول تقييم للمخاطر أُجري على نطاق الأمانة العامة، فقد حث الأمانة العامة على وضع هذا الإطار في أقرب وقت ممكن. حيث إن الإطار له دور في الإدارة السليمة للمنظمة، ويجب أن يوضع في الاعتبار في عمليات صنع القرار في الأمانة العامة والجمعية العامة. ويجب على الأمين العام أيضا تعزيز اتساق الأدوات اللازمة لتنفيذ نظام المساءلة، كي يتسنى للدول الأعضاء فهم تلك المبادرات ودعمها بشكل أفضل. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للأمين العام أن يقدم خطة تتضمن لمحة عامة واضحة عن مسارات العمل المختلفة، والأهداف المنشودة، والإطار الزمني للتنفيذ.

١٦ - واختتم السيد ديتلينغ بقوله إنه ينبغي للأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتدارك التأخير المستمر في إصدار التقارير، لما لذلك من أثر مباشر على عمل اللجنة، ولأنه جزء من واجب المساءلة الذي تضطلع به الأمانة العامة إزاء الدول الأعضاء.

١٧ - السيد ليبرمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مبادئ المساءلة والنزاهة والكفاءة والفعالية ضرورية لضمان نجاح المنظمة واستمراريتها في المدى البعيد. لذلك فمن الضروري أن يكون لدى الأمم المتحدة آليات قوية للرقابة وقدرات للإشراف من أجل رصد النتائج وكفالة تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف على نحو مسؤول ويتسم بالفعالية والكفاءة. حيث إن كل دولار يهدر بسبب عدم الكفاءة وسوء الإدارة أو الفساد يخصم من الدولارات التي تنفق على أداء الأعمال الأساسية التي تضطلع بها المنظمة.

١٨ - وأضاف أن وفد بلده إذ يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا من أجل إحداث تغيير نوعي في الأمم المتحدة، فهو يشدد على الحاجة إلى أن تكتمل هذه المشاريع بفعالية وكفاءة. فالعملية شأنها شأن أي تحول ضخم، لم تكن سهلة دائما، لكن من الضروري إقامة أمم متحدة حديثة ومستدامة يمكنها أن تتصدى للتحديات العالمية المقبلة. وأكد أن وفد بلده سيواصل رصد التطورات في تلك المجالات الرئيسية، وسيكون مهتما أيضا بمعرفة المزيد عن الكيفية التي ستنفذ بها الأمانة العامة توصيات الفريق العامل بشأن الإدارة القائمة على النتائج.

١٩ - وأشار إلى أن إدارة المخاطر في المؤسسة ظلت قيد النظر لبعض الوقت، حيث صدر العديد من التوصيات المفيدة عن جهات مختلفة، من بينها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، بشأن الحاجة إلى تقييم المخاطر وتعميم إدارة المخاطر على كل مستوى من مستويات المنظمة. وذكر أنه ينبغي أن يقوم الأمين العام في هذا الصدد، باستكمال عملية تقييم المخاطر على نطاق الأمانة العامة على وجه السرعة، وينبغي أن تواصل الإدارة العليا منحها الأولوية.

٢٠ - وهو إذ يلاحظ شواغل اللجنة الاستشارية بشأن مصداقية نظام تقييم الأداء في الأمم المتحدة، والحاجة إلى وجود نظام ناجع للحوافز والجزاءات، فإن وفد بلده مهتم بسماع المزيد عن الخطط الرامية إلى تنفيذ مؤشرات أداء رئيسية إضافية من أجل مواصلة تعزيز المساءلة وتشديد الضوابط الداخلية. فالأمم المتحدة ينبغي أن تكون نموذجا للمساءلة الشخصية من خلال مساءلة الموظفين عن تحقيق النتائج واتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة في حالات سوء الأداء أو سوء السلوك. ولذلك، يثني وفد بلده على الأمين العام لقيامه بتحسين الفوائد المرجوة من اتفاقات كبار المديرين، عن طريق قياس الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في اتفاقات القيادة.

٢١ - وأضاف أنه ما زالت هناك شواغل إزاء المساءلة في العمليات الميدانية، لا سيما في ما يتعلق بالاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي، وسوء السلوك الجنائي. ومن الضروري تنفيذ سياسة الأمم المتحدة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي أو الاعتداء الجنسي على نحو كامل في جميع أنحاء المنظمة، لا سيما في العمليات الميدانية، حيث تكون الفئات التي عانت مؤخرا من جراء النزاع هي الأكثر ضعفا. واستطرد قائلا إن وفد بلده يتطلع إلى قيام إدارة الدعم الميداني بوضع الصيغة النهائية لسياسة المساءلة عن السلوك والانضباط في البعثات الميدانية، وإلى تطبيق الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر في مناطق تجريبية.

٢٢ - واختتم قائلا إنه ينبغي للمنظمة حث الجهود التي تبذلها لتنقيح المنشورات الإدارية التي تصف أنواع السلوكيات التي يترتب عليها فرض تدابير تأديبية. وأردف قائلا إنه يتطلع إلى الانتهاء من الاستعراض الشامل للأطر التنظيمية الرامية إلى حماية المبلغين عن المخالفات، بهدف التحقق مما ينبغي القيام به من إجراءات إضافية لحماية أولئك الذين يبلغون عن المخالفات وسوء السلوك.

القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/68/696-S/2014/5 و A/68/784 و A/68/696/Corr.1-S/2014/5/Corr.1 و A/68/696)

٢٣ - السيدة كليف (الأمين العام المساعد للقدرات المدنية): قالت في معرض تقديم تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/68/696-S/2014/5 و A/68/696/Corr.1-S/2014/5/Corr.1)، إن التقرير يوفر معلومات جديدة عن النتائج والدروس المستفادة من دعم الملكية الوطنية، والتواصل، في الجزء الجنوبي من العالم على وجه الخصوص. وهو يبين، باعتباره التقرير النهائي عن مبادرة بناء القدرات المدنية، الكيفية التي يمكن بها البناء على الدروس المستفادة في ذلك المجال في إطار ولايات الهياكل القائمة وطرق تسيير الأعمال. وأضافت أن التقرير يلخص الدروس المستفادة في إطار النطاق العام لمبادرة بناء القدرات المدنية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٥، وفي ما يتعلق بالمجالات الخمس التي تشكل ثغرات في القدرات والتي حددها فريق كبار الاستشاريين على النحو التالي: العمليات السياسية الشاملة؛ السلامة والأمن؛ العدالة؛ الوظائف الأساسية للحكومة؛ إنعاش الاقتصاد. ولا يزال دعم بناء القدرات في هذه المجالات واردا نظرا لأن البعثات

المتكاملة في جميع أنحاء العالم، المكلفة بدعم بناء القدرات الوطنية، ما زالت تواجه تحديات.

٢٤ - وأوضحت أن النتائج الرئيسية تشمل تطوير المواد التوجيهية الشاملة لدعم بناء المؤسسات الوطنية. وتحسين آليات التنسيق على نطاق المنظومة، مثل مركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة والعدالة والإصلاحيات؛ وتحديد مصادر جديدة للخبرة، وخاصة في بلدان الجنوب؛ وتطبيق نهج معززة على الصعيد القطري. ومضت تقول إن الدروس المستفادة الأساسية تنقسم إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي: دعم الملكية الوطنية في بناء المؤسسات في حالات ما بعد انتهاء النزاعات؛ توسيع وتعميق مجموعة الخبرات المدنية التي يمكن الاستعانة بها في مجال بناء السلام؛ تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢٥ - واستطردت قائلة إن التقرير يصف الكيفية التي يمكن بها للمنظمة أن تحدد، في إطار عمليات التخطيط والميزنة الحالية، النواتج الواقعية لبناء المؤسسات الوطنية التي تدعم الملكية الوطنية والموارد اللازمة لتحقيقها. وبدلا من اقتراح تغيير شكل أو هيكل الميزانيات أو الترتيب التسلسلي لها أو طريقة عرضها، يحدد التقرير الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقدم المزيد من المعلومات إلى الدول الأعضاء لدعم التخطيط وصنع القرار في تلك المجالات. ويبين التقرير التدابير المتخذة لتعزيز التقييم المتكامل، والتخطيط والتنفيذ، ويوضح طريقة تقسيم العمل بين بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية. وأردفت أن التقرير الذي سيستفيد من القدرات التكاملية لتلك البعثات والأفرقة القطرية، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، لن يغير الولاية الحالية لأي من كيانات الأمم المتحدة، لكنه سيساعد في تفادي الازدواجية وتعظيم الدعم الجماعي (S/RES/2086 (2013)).

٢٦ - وذكرت أن التقرير يسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى تحقيق المزيد من النتائج المحددة بوضوح المتعلقة ببناء المؤسسات؛ وإلى معلومات عن الكيفية التي يمكن بها لدورات اتخاذ القرار الوطني أن تؤثر على أنشطة البعثة أو تغيرها؛ وإلى بيان بالمزيج المطلوب من المدخلات. وأنه ينبغي لهذه التدابير أن تزيد من التركيز على النتائج المتعلقة ببناء المؤسسات في عملية التخطيط، وتشجع على وجود صلة أكثر انتظاما بين التخطيط والموارد.

٢٧ - وأضافت أن هناك درسا مستفادا آخر يتمثل في الحاجة إلى تحقيق بعض النواتج الرئيسية بسرعة في القطاعات السياسية والأمنية وقطاع العدالة، والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، من أجل بناء الثقة لدى السكان المتضررين من النزاعات في مؤسساتهم الوطنية. وفي حين لم يقدم التقرير أي مقترحات في هذا الصدد، لم يشر إلى أن عمليات التقييم والتخطيط المتكاملة، في حال صدور تكليف بها، ستركز بشدة على الدعم المطلوب تقديمه إلى المؤسسات كي تحقق نتائج سريعة في مجال بناء الثقة. وأوضحت أن تلك العمليات من شأنها أيضا تحديد الثغرات في الدعم المقدم إلى المؤسسات السياسية أو الأمنية أو مؤسسات العدالة الرئيسية، في المجالات الصادر بها تكليف والتي يمكن أن تهدد السلام والأمن، بحيث يمكن توجيه انتباه الدول الأعضاء إليها.

٢٨ - وأشارت فيما يتعلق بالتمويل المستدام للمؤسسات الوطنية إلى أنه ينبغي أن تعمل الأفرقة القيادية العليا مع الحكومات المضيفة والمؤسسات المالية الدولية من أجل تحديد تكاليف الحفاظ على المؤسسات الوطنية وكفالة وجود أطر قوية للتمويل في الأجل الطويل. ونظرا لأن معظم البلدان الخارجة من النزاعات تفتقر إلى الموارد المحلية وتعتمد على التمويل الخارجي، ينبغي أن تؤمن الدول الأعضاء تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به لدعم بناء المؤسسات الوطنية بعد انتهاء

التراعات. ويقدم التقرير سلسلة منهجية من الخطوات اللازم اتخاذها لتطبيق جميع الدروس المستفادة بدءا بالمراحل الأولى لعمليات التخطيط وانتهاء بتصفية البعثات ونقل مشتملاتها. وعلقت قائلة إنه ينبغي للجمعية العامة أن تشجع صراحة على تطبيق تلك الدروس باتخاذ التدابير الواردة في التقرير.

٢٩ - واستطرت تقول إن الدروس المستفادة والإجراءات التي ستتخذ في المستقبل بشأن التواصل، ولا سيما من خلال المنصة الإلكترونية التجريبية CAPMATCH، تبين أن الخبرات المدنية ذات الصلة متاحة لدى الدول الأعضاء، لا سيما ما يقع منها في جنوب الكرة الأرضية، والتي تضم أكثر من ثلثي المشاركين في CAPMATCH. وأشارت إلى أن مبادرة CAPMATCH التجريبية تدعم توفير طائفة أعرض من المرشحين لعمليات الاختيار التي تجري حاليا، وتؤدي إلى نشر خبرات متخصصة في كل من ليبريا واليمن وكوت ديفوار وجنوب السودان.

٣٠ - وأضافت إن هناك حاجة للتواصل الإنساني مع أشكال الوجود الميداني ومع البلدان الموردة من أجل دعم الطرق الحالية لأداء العمل بغية تنقيح الاحتياجات، وإقامة علاقات مستدامة، وحل المشاكل كي تمضي عمليات النشر قدما. وكانت الدول الأعضاء قد أشارت إلى رغبتها في التفاعل مع الأمم المتحدة، من خلال الهياكل العادية للأمانة العامة ومن خلال عمليات الاختيار الراسخة. وبناء عليه يركز التقرير على التخطيط للقوة العاملة الحالية وعلى قدرات التواصل لدى إدارة الدعم الميداني، جنبا إلى جنب مع التواصل في مجالات الخبرة المواضيعية المتوفرة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية والمكاتب الأخرى داخل إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية.

٣١ - واختتمت قائلة إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإقليمي، والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية كلها أمور يمكن أن تكون مفيدة جدا للبلدان الخارجة من التراعات، لأن التعاون، الذي غالبا ما يقوم على التبرعات، يكفل اتباع نهج منسق في تمويل الاحتياجات في مجال بناء القدرات ويعتمد على تجارب بناء المؤسسات في بلدان جنوب الكرة الأرضية.

٣٢ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/68/784)، إن الجمعية العامة لم تتمكن، بسبب إرجائها النظر في التقارير السابقة للأمين العام واللجنة الاستشارية، من الانتهاء من نظر تلك التقارير. ومن ثم، تعيد اللجنة الاستشارية تأكيد ملاحظاتها وتوصياتها السابقة كلها، كي يتسنى للجمعية العامة النظر فيها بالاقتران مع الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير A/68/784.

٣٣ - وأضاف أن تقارير الأمين العام موجهة إلى جمهور متنوع المشارب. وأن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن نظرها في تلك التقارير سبق مداولات الهيئات المعنية، وأن مبادرة القدرات المدنية تشمل نواحي عمل مختلفة بما لذلك من آثار إدارية وآثار تتعلق بالميزانية، وأن التقارير عن مختلف عناصر المبادرة لم تبين بدقة آثارها البرنامجية والإدارية والمتعلقة بالميزانية. وأردف قائلا إنه لم تتضح كذلك ماهية الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية تحديدا المترتبة على الاستنتاجات الواردة في الفقرات ١٩-٣٣ من تقرير الأمين العام، لا سيما في ما يتعلق بمحتوى ميزانيات الأمم المتحدة وتوقيتها وترتيبها التسلسلي. وأن الأهداف المتعلقة ببناء المؤسسات الوطنية تنعكس حاليا في الميزانيات المقترحة للبعثات جنبا إلى جنب مع الموارد ذات الصلة في الحالات التي يكون فيها بناء المؤسسات عنصرا مأذونا به في ولاية بعثة بعينها. وأوضح أنه لا يوجد في الإطار المالي والمتعلق بالميزانية الحالي ما يمنع تقديم مقترح سواء بشأن الموارد المتعلقة بالموظفين

أو غير المتعلقة بهم دعما لهذه الأهداف في الطلب المتعلق بالميزانية المقدم من البعثة إلى الجمعية العامة للحصول على موافقتها. ومع ذلك، أكدت اللجنة الاستشارية على أهمية بذل الجهد في التخطيط السليم بغية تقليل تواتر نشر الموارد إلى أدنى حد ممكن أثناء فترة تنفيذ الميزانية.

٣٤ - وأشار إلى أن الجهود التي تبذل لتطوير استجابة أكثر منهجية واتساقا من جانب الأمم المتحدة في ما يتعلق بتحقيق نتائج في مجال بناء المؤسسات، سوف تدمج في الهياكل التنظيمية القائمة وفي طرق تسيير الأعمال. ومن ثم، سينهي الفريق المستقل المكرّس لهذا الموضوع منذ بدء المبادرة عمله بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. وذكر أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أيضا اعتزام الأمين العام التخلي عن فكرة نظم التوفيق الآلي، والاستعاضة عنها بالنظم المعمول بها حاليا في إدارتي الدعم الميداني وعمليات حفظ السلام للقيام بمهام التخطيط للقوة العاملة والتواصل، وأنه لم يتم تقديم أي مقترح محدد للتمويل في هذا الصدد.

٣٥ - واختتم قائلا في ما يتعلق بمقترحات الأمين العام بشأن مواصلة الاستفادة من الأفراد المقدمين من الحكومات للقيام بمهام متخصصة محددة المدة لا تتوافر بسهولة في الأمانة العامة، إنه مطلوب مزيد من التوضيح بشأن المهام التي يكون من المناسب الاستعانة بهؤلاء العاملين للقيام بها. وأضاف أنه ينبغي للجمعية العامة تقديم أحدث الإرشادات إلى الأمين العام في هذا الصدد. واستطرد يقول إن اللجنة الاستشارية تعتزم وضع المزيد من الملاحظات والتوصيات المتعلقة باستخدام الأفراد المقدمين من الحكومات، في تقريرها المقبل عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام.

٣٦ - السيدة ريوس ريكينا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدثت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تؤيد المبادرة التي تهدف إلى تعزيز القدرات المدنية في أعقاب النزاعات، وتشدد على أهمية تحسين الدعم المقدم من المنظمة لتنمية القدرات المدنية وبناء المؤسسات في البلدان الخارجة من النزاعات. وأشارت إلى أن المبدأ الأساسي المتمثل في الملكية الوطنية شرط أساسي لتحقيق السلام المستدام.

٣٧ - وأوضحت أن اللجنة الاستشارية طرحت أسئلة هامة عن الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية المترتبة على الاستنتاجات والمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام؛ وأن المجموعة تتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات. ومع ذلك، ستكون أي تغييرات يتم إدخالها على الميزانية الحالية من حيث الإجراءات والقواعد والشكل العام مرهونة باستعراض اللجنة لها وموافقتها عليها. ومضت تقول إنه مطلوب أيضا مزيد من الوضوح بشأن استخدام آليات التنفيذ المشتركة ومفهوم المزية النسبية. وأضافت أنه ستكون هناك حاجة أيضا إلى مزيد من التوضيح للمقترح الداعي إلى المواءمة بين صيغة البعثة ودورات صنع القرار الوطني. وذكرت في هذا الصدد، أنها سوف ترحب بأي مقترحات عملية بشأن إيجاد أطر تمويل قوية لبناء المؤسسات.

٣٨ - وإذ أشادت السيدة ريوس ريكينا باعتزام الأمين العام توسيع نطاق مجمع الخبرات المدنية في مجال بناء السلام، وتعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، قالت إن مبادرة القدرات المدنية يجب أن تستفيد من تجارب بلدان الجنوب في بناء القدرات والمراحل الانتقالية بعد النزاعات. وإنه ينبغي للجمعية العامة أن تجري مناقشة متعمقة في هذا الصدد، بشأن استخدام الأمم المتحدة للأفراد المقدمين من الحكومات، ولا سيما لضمان الشفافية في عملية اختيار هؤلاء الأفراد، ولتجنب المشاكل السابقة المرتبطة باستخدام الموظفين المقدمين دون مقابل.

٣٩ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تحدثت أيضا بالنيابة عن البلدان المرشحة وهى أيسلندا وتركيا والجبل الأسود وصربيا، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا؛ فقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة المبادئ الأساسية لمبادرة القدرات المدنية ويرحب بالجهود المشتركة بين القطاعات المبذولة لتحسين الدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل بناء قدرات البلدان الخارجة من النزاعات. وذكرت أنها إذ تلاحظ أن تقرير الأمين العام سيكون آخر تقرير مستقل عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات، وأن الفريق سيتم حله بحلول صيف عام ٢٠١٤، فهي ترحب بإدماج عمله في الهياكل القائمة وطرق تسيير العمل دون اشتراط تقديم موارد إضافية. كما ترحب بالتقدم المحرز وبالتزام الأمين العام بأن يظل تعزيز القدرات المدنية الفعالة في أعقاب النزاعات والأزمات ضمن أولويات منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - السيد ديتلينغ (سويسرا): تحدث أيضا بالنيابة عن ليختنشتاين والنرويج، فقال إنه رغم إحراز تقدم في تعزيز الترتيبات المؤسسية في مختلف المجالات المدنية المتصلة ببناء السلام، يجب على الأمين العام تطبيق الدروس المستفادة من أجل تعظيم كفاءة أنشطة الأمم المتحدة وفعاليتها في أعقاب النزاعات. وأضاف أن تسمية إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتبارهما جهة التنسيق العالمية لأنشطة الشرطة والعدالة والسجون في الحفاظ على سيادة القانون، في حالات ما بعد انتهاء النزاعات وغيرها من حالات الأزمات، تعد في هذا الصدد خطوة هامة نحو مزيد من الاتساق وتحسين التنسيق في أنشطة الأمم المتحدة، سواء في الميدان أو في المقر. وأعرب عن أمله في أن تيسر الدروس المستفادة إحراز تقدم مماثل في مجالات أخرى.

٤١ - وذكر أنه إذ يلاحظ بكثير من الاهتمام الدروس التي خلص إليها الأمين العام، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز التكامل والتنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة المختلفة المشاركة في حالات ما بعد انتهاء النزاعات، والحاجة إلى التوفيق بين أعمالها ودورات صنع القرار الوطني في البلدان المعنية، فهو يرحب بالجهود المبذولة في إطار مبادرة القدرات المدنية من أجل تعزيز شراكات دولية أوسع نطاقا في البلدان المتضررة من النزاعات.

٤٢ - وأشار إلى أن التوصيات الأخرى تشمل تحديد النواتج والأنشطة المتوقعة لبناء المؤسسات الوطنية بشكل أفضل عند التخطيط للبعثات ووضع ما يتصل بها من ميزانيات مقترحة. وقال إنه ينبغي بالإضافة إلى ذلك وضع الأحكام المناسبة من أجل تلبية الاحتياجات التي تنشأ على أرض الواقع، والتأكد من توفير التوليفة الصحيحة من المهارات المدنية في جميع الأوقات. وأعرب عن تأييده للتدابير التي وضعها الأمين العام.

٤٣ - وأشار إلى أن الفريق المعني بالقدرات المدنية أظهر مدى اتساع نطاق الخبرات المتاحة من مصادر غير مستغلة، ولا سيما في بلدان الجنوب. وذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تلك الإمكانية وتعظم الأنشطة التوعوية التي تضطلع بها في إطار استراتيجية شاملة وطليعية للتخطيط للقوة العاملة. وقال إنه بالنظر إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي له دوره المهم أيضا في عمليات بناء المؤسسات في حالات ما بعد انتهاء النزاعات، فإن جهود الأمين العام الرامية إلى تقديم المزيد من الدعم الهيكلي إلى الدول الأعضاء المشاركة في مثل هذه الشراكات، وخاصة من خلال العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحظى بالترحيب.

٤٤ - وإذ أشاد السيد ديتلينغ بالعمل الذي يضطلع به فريق القدرات المدنية، يقول إن مهمة حشد قدرات عالمية لدعم المؤسسات الوطنية تظل على جانب كبير من الأهمية أكثر من أي وقت مضى. ومن ثم ينبغي الاستمرار في تقاسم الدروس المستفادة وفي إدماجها في هياكل المنظمة، وطرق تسيير الأعمال. وأضاف أنه ينبغي ألا يعني انتهاء الفريق من عمله بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، تراجع جهود المنظمة في هذا المجال، لكن أن يشكل، عوضا من ذلك، بداية للأخذ بنهج أكثر انتظاما على نطاق منظومة الأمم المتحدة. واختتم قائلا، إنه نظرا لكون هذا التقرير هو الثاني الذي يقدمه الأمين العام إلى اللجنة عن هذه المسألة، ينبغي للجنة أن تحيط علما بالنتائج التي توصل إليها التقريران، وألا تؤجل النظر فيهما بعد الآن.

٤٥ - السيد ليبرمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التقرير المعروض على اللجنة هو تتويج لسنوات من العمل الذي اضطلعت به الأمانة العامة في مجال بناء السلام بعيد انتهاء النزاعات، وإنه يأتي على وجه الخصوص على سبيل المتابعة لتقرير فريق كبار الاستشاريين عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/65/747-S/2011/85)، الذي اتبع فيه نهج متكامل إزاء مسألة القدرات المدنية، وذلك من خلال النظر في الكيفية التي يمكن بها التغلب على العقبات الإدارية، وتحسين التنسيق، والاستفادة من المصادر الخارجية للقدرات، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع كفالة أن تظل الملكية الوطنية مبدآ موجها لبناء السلام بعد انتهاء النزاعات. وأضاف أن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير لم يكن بالأمر الهين، لكن جزءا كبيرا قد أنجز ويمكن تطبيق الكثير من الدروس المستفادة في جهود بناء السلام في المستقبل. وأشاد في هذا الصدد بما تتسم به المشاورات التي تجريها الأمانة العامة مع الدول الأعضاء من شفافية وشمول A/65/747.

٤٦ - وأضاف أن البند قيد النظر من جدول الأعمال غير معتاد من حيث كونه يتعلق بعدد كبير من الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والجلسات العامة للجمعية العامة، ولجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ورغم أن مدخلات كل هيئة من الهيئات الحكومية الدولية هامة لإمعان النظر بشكل شامل، ينبغي لكل هيئة من الهيئات أن تحصر نظرها في المجالات الواقعة ضمن نطاق اختصاصها. ومن ثم يتطلع وفد بلده إلى النظر في الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية. وأشار إلى أن بعض الأسئلة التي أثيرت في تقرير الأمين العام سوف تناقش بمزيد من التفصيل خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

٤٧ - السيد وارايش (باكستان): قال إن المعلومات والتوصيات المتعلقة بالقدرات المدنية في أعقاب النزاعات، الواردة في التقارير، بما في ذلك الدروس المستفادة في المجالات الرئيسية الثلاثة المتعلقة بتحسين الدعم المقدم لبناء المؤسسات القائم على الملكية الوطنية، وتوسيع وتعميق مجمع الخبرات المدنية لبناء السلام، وتعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من شأنها أن تساعد في إحراز تقدم في المناقشات.

٤٨ - وذكر أنه ينبغي للمنظمة أن تجد حلولا محلية للمشاكل المحلية عن طريق تحديد القدرات المدنية داخل المنطقة. وينبغي أن يكون التخطيط منهجيا من المراحل الأولى ومرتبطا بالموارد. وأضاف أن التقييم المستمر لتطور الاحتياجات المتعلقة بالقدرات المدنية ونشر المزيج المناسب من الخبرات في مجال بناء القدرات المدنية أمران يتسمان بالأهمية أيضا. وأنه ينبغي أخيرا، أن تستخدم البعثات والأفرقة القطرية مواطن القوة في منظومة الأمم المتحدة بطريقة متكاملة، حتى تستفيد من مزاياها النسبية.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثانية: فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (A/68/7/Add.25، و A/68/327/Add.9، و A/68/327/Add.9/Corr.1)

٤٩ - السيدة كاسار (المراقب المالي): قالت في معرض تقديم تقرير الأمين العام عن الاحتياجات من الموارد المقترحة لفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (A/68/327/Add.9/Corr.1، و A/68/327/Add.9)، إن تلك الاحتياجات لعام ٢٠١٤ تبلغ ١ ٤٧٦ ١٠٠ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وأضاف أن المبلغ يغطي أتعاب وتكاليف السفر الرسمي لأعضاء الفريق الخمسة، وتكاليف موظف للشؤون السياسية من الرتبة ف-٣ ومساعد إداري من فئة الخدمات العامة، وتكاليف السفر الرسمي للموظفين، وغيرها من أشكال الدعم التشغيلي واللوجستي. واستطرد قائلا إن ثمة اقتراحا بتقييد تلك الاحتياجات ضمن الاعتمادات المرصودة للبعثات السياسية الخاصة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥٠ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/68/7/Add.25)، إن اللجنة ترحب بتقديم الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء في الوقت المناسب؛ وإن المستوى المقترح من الموارد يتسق مع الأفرقة الأخرى المشكلة بشكل مشابه. وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الموارد التي تبلغ قيمتها ١ ٤٧٦ ١٠٠ دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، والتي ستقيد على الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ A/68/7/Add.25.

٥١ - السيدة باسونيغا مانانو (أوغندا): تحدثت بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فرحبت بتقديم الاحتياجات المقترحة من الموارد لفريق الخبراء، بعد تحديد الولايات المنبثقة عن قراري مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤) وتعيين الأعضاء الخمسة في الفريق في شباط/فبراير ٢٠١٤. وقالت إنه في ضوء تدهور الوضع السياسي والأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي للجنة أن توافق على الموارد المقترحة للفريق لكي يتسنى تنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن على النحو المناسب. وأضافت أنه كان من المتوقع أن يتعاون فريق الخبراء مع المنظمات الإقليمية وغير ذلك من أفرقة رصد الجزاءات في أداء مهامها.

٥٢ - السيدة كولين أورتيغا (المكسيك): قالت إن وفد بلدها سوف يولي اهتماما خاصا لكل الجوانب المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، ولا سيما المسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٢٠.